

ان يآ الله تعالى قال وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع  
 اقوال يعني ان كلا الوجهين المذكورين في الاعتذار  
 فاسد قوله لان هذا الامتناع يشمل الوجهين وقوله  
 وايضا يجوز ان يكون الخ مختص بالوجه الاول وقوله  
 وان لا يكون بمعنى الجمع مختص بالوجه الثاني مع ما في  
 حكمه تقرير الاول انه هذين الوجهين انما يجمعان اذا  
 اختص الامتناع بهذا المثال وليس كذلك بل هو حار  
 في كل تكررة وقعت بعد الفعل المنفي ولا يجري فيه التزام  
 كل في الاثبات ولا اعتبار بمعنى الجمع وفيه بحث لان  
 جريان الامتناع في كل تكررة وقعت بعد الفعل المنفي  
 يقتضي اتحاد سبب سببه في جميع الامثلة فان سبب  
 الامتناع في جميعها لزوم ثبوت الفعل العام لغير  
 الفاعل المذكور ومن الجائز ان يستند ذلك في بعض  
 الامثلة الى اشر وفي آخر الى آخر فلا تضاد في وجه  
 الامتناع بهذا الاعتبار وتقرير الثاني ان لا يتم ان  
 هزة احد همتا ليست مد له عن الواو لم لا يجوز ان يكون  
 كذلك كما في قوله تعالى قل هو الله احد ولا يد له من  
 دليل وتقرير الثالث ان لا يمتنع ان يكون احد  
 همتا بمعنى الجميع لا بد له من دليل ولو سلم ان معناه  
 فيكون معنى المثال ما اناريت جميعا من الناس والمنفي  
 حينئذ هو الرواية الواقعة على جماعة من الناس ولا  
 تضاد فيه لاعلى جميع الناس وفيه المناد وفيه التسليم  
 بحيث لا يقتضي القاعدة ان يكون المنفي حينئذ هو الرواية  
 الواقعة على كل جماعة من الناس لان جميعا تكررة في  
 سياق المنفي فكما تمتنع الرواية الواقعة على جميع الناس

فكذا

فكذا تمتنع الرواية الواقعة على كل جماعة من الناس فمثال  
 قال فالخامس ان المفهوم من نفي الرواية الخ **اقول** يريد  
 ايراد الاشكال على ما سبق وتقرير ان المعنى الذي ذكره  
 المصنف في بيان امتناع المثال اعني دفع الاحباب الكلي  
 وان كان يلزم من تخصيصه المجال الا انه لا يلزم من  
 المثال لان المفهوم منه السلب الكلي والذي يلزم  
 من المثال لا يلزم من تخصيصه المجال لان تخصيص السلب  
 لاحد لا يستلزم ثبوت الاحباب الكلي لغيره وقد اوجب  
 المصنف الاستمالة من التخصيص حيث قال ولله الم  
 يصع الخ واما توضع قوله لا يقال الخ فهو ان المفهوم  
 من المثال يلزم من تخصيصه المجال لان السلب الكلي  
 المفهوم منه يستلزم السلب الجزئي وتخصيصه ايضا يستلزم  
 تخصيصه وظاهرا ان تخصيص السلب الجزئي يقتضي  
 ان لا يكون غير هذه الصفة فيجب ان يكون متصفا  
 بتخصفه وهو الاجاز الكلي يتم ما ذكر المصنف من ان  
 المنفي هو الرواية الواقعة على كل احد واما توضع حوايه  
 فهو ان السلب الكلي وان استلزم السلب الجزئي كالت  
 تخصيصه لا يستلزم تخصيصه لان المتعريف التصدق هو المفهوم  
 الصريح والاي وان لم يقتر المفهوم الصريح بل الكنف  
 بالاستخدام لزوم امتناع ما انما ضربت زيد لان نفي ضرب  
 زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد وهو سلب حرف  
 والضرب الواقع على كل احد احباب كلي فنفيه في قول السلب  
 الجزئي فاذا نعتت عن نفسك الضرب الواقع على كل  
 احد وهو سلب جزئي وخصمته بك فقد اضررت ان  
 يكون انسانا غيرك قد ضرب كل احد من الناس وهو الحال